قال والعلم المشترك مع غير العلم بالعطف يحكي بعضهم وام بلم وعبارة شرحها واختلف في
حكاية العلم معطوفا على غير علم او معطوفا عليه غير علم فبعضهم اجاز وبعضهم نحو قولك من سعيد
وابنه لمن قال رايت سعيدا وابنه ومن غلام زيد وعمرو وقال ابو حيان الفرق بين العطف و
سائر التوابع على القول بالجواز وفيه انه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلافها فانها ان عريت
من عاطفها افهمت قال ابو حيان يستغنى من ذلك فرع ذكره في البسيط وهذا اذا اردت ان تحكي
اثنين عملين كلا على حدة وكررت من مع الثاني فانك تدخل العاطف على من قولك لمن قال رايت
زيدا وعمرا من زيدا وعمرا ولا يبطل دخول حرف العطف على الثاني الحكاية لانه انما يبطلها في الاول انتهى
تنبيه باب الحكاية ساقط من الحكاية الكافية والشذور والشافية والتسهيل فكان احسن
لانه لا نظير قوله المعرب والمبني والنكرة والمعرفة والمقصور والممدود ولهذا ترجم من الحاجب المذكور
المونث قوله الالفية والكافية علامة التانيث تا فيه امران الاول قيل تا هي الحفا والها
بدل في الاصل فقال ابو حيان وقال لهذا غره قوله سيبويه في باب الترخيم انما كان الحرف للهاء
في الوصل اللزوم وقوله في باب النسب وهذا سببه بالتزامهم حذفها طلحي قال وانما يجوز سيبويه هنا
في لفظ الهاء وقد نص على ان التانيث بالتاء وان الهاء بدل منها في ابواب الوقف وفي حروف البدل
قال واما الهاء فتكون بدلا من التاء التي يونث بها الاسم في الوقف الثاني قال ابو حيان لا يلزم
ما كانت التاء فيه ظاهرة ان يكون مونثا حتى يعطى حكمه في الاخبار عنه والوصف وغير ذلك بل في ذلك تفصيل
وذلك ان ما في اخره بالتانيث فاما ان يكون مدلوله مذكرا حقيقة فهو مذكر كطلحة وحمزة اسمي رجل
فيقول قام طلحة ولا يونث نظرا الى اللفظ وان كان مدلوله مونثا حقيقة انث كفاطمة وعائشة هذا
فيما امتاز فيه المذكر من المونث فان لم يتميز فهو مونث سواء كان مدلوله مذكرا او مونثا كنملة وقملة قال
ولهذا وهم من سال عن نملة سليمان الانثى ذكرا ام انثى فقال كانت انثى بدليل قوله تعالى قالت نملة وانت فلم
تعلم ان قاعدة اللسان العربي انه اذا تميز المونث من المذكر مما فيه بالتانيث انه يعامل
معاملة المونث سواء كان المدلول مذكرا او مونثا قال وقد استحسن هذا الجواب منه ضعفة اهل العربية
مثل الزمخشري وغيره واورد ذلك في محاسن المجيب جهلا منهم بلسان العرب وان كان مدلول الاسم
الذي فيه التاء ليس مونثا حقيقة ولا مذكرا حقيقة فهو مونث على كل نحو حسنة واخره اسمي قوله الالفية
والالف مقصورة او ممدودة قال ابن القواس تبع المصنف في ذلك مذهب الاخفش في قوله ان الهمزة بنفسها
على التانيث فالعلامات عدة ثلاث ومذهب سيبويه انها علامتان فقط التاء والالف والهمزة التي في مجرا

بدل

بدل من الف التانيث وقال ابو حيان في شرح التسهيل ذهب ابو القسم الزجاجي الى ان الهمزة
الممدودة هي علامة التانيث وهو قول الكوفيين وذهب الاخفش الى ان الهمزة والالف معا
للتانيث ورد بانه لا يوجد في كلامهم مونث بحرفين والبصريون ذهبوا الى ان التانيث انما علامته
الالف والتاء التي تبدل هاء في الوقف واما الهمزة فانها عندهم بدل من الالف وذلك انهم لما
ارادوا ان يونثوا ما اخره الالف بالالف لم يمكن اجتماعهما لتماثلهما فالتقى ساكنان فابدلت
المتطرفة الدالة على التانيث همزة لتحركها بها وانقلاب كل منهما الى الاخرى في بعض المواضع وكانت
الاخيرة احق بالابدال لتطرفها والا فهو محل التغيير قال وزاد الكوفيون في علامة التانيث
الالف الممدودة فيما تقدم والتاء في نحو بنت واخت والالف والتاء نحو مسلمات والنون الثابتة
في نحو هن والكسرة في انت والياء في هذي وزعم هشام ان التانيث في هذي انما هو بالكسرة في الذال
انتهى قوله الالفية ويعرف التقدير بالضمير الى اخره فيه امران الاول قال ابو حيان يريد فيما
لا خروج لان هذه المسالة المذكورة الدالة على تانيث الاسم لا يحتاج اليها في كل اسم لا علامة التانيث فيه
اذا كان الاسم مونثا بالوضع لم يحتج اليها في كل اسم لا علامة للتانيث فيه بل اذا كان الاسم مونثا بالوضع لم يحتج
اليها فيه الى اللفظ الثاني قال ابو حيان الاسم الذي لا يكون فيه علامة اما ان يكون حقيقي التذكير او
حقيقي التانيث او مجازيهما فالاصل فيه التذكير نحو عود وحائط ولا يونث شيء من ذلك الا مقصورا
على السماع وبابه اللغة نحو قدر وسمن وان كان حقيقيهما فاما ان يمتاز فيه المذكر من المونث ام لا فان
امتاز فيونث وان اردت المونث كهند ويذكر ان اردت المذكر كزيد وان لم يتميز فان الاسم اذ ذاك
مذكر سواء اردت به المونث ام المذكر كبرغوث قولهما ونحوه قال في التسهيل كوصفه او اشارة اليه او عدده
او جمعه على مثال يخص المونث او لعله فيه زاد في العمدة وبالخبر وبالحال وزاد ابو حيان ولحاق
التانيث لفعله نحو انكسرت الفاس قولهما ومفعيل كقتيل ان اتبع موصوفه غالبا التاء تمتنع فيه امور الاول
قال ابن هشام لا يراد بقوله ان تبع موصوفه الموصوف الصناعي بل الموصوف المعنوي لانك في نحو هند قتيل
لا يلحق التابع ان قلنا خبر لا نعت الثاني قال ابن هشام ما عللوا به من الالباس فيما اذا حذف الموصوف
نحو رايت قتيلا وانت تريد المونث موجود في بقية الصفات اذا قلت رايت صبورا وشكورا ونحو ذلك
ولم يفرقوا فيه بين الجري على موصوف وعدم الجري عليه فان كان مالوف في فعيل بالقياس فالجميع سوا
فان كان مستنده السماع وهو الظاهر فلا اشكال الثالث قال ابو حيان افهم قول المصنف انه
اذا حذف الموصوف لحقت التاء وليس على اطلاقه بل قد يحذف الموصوف وبابى عاسس انه موصوف

Copyright © King Saud University